الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية
لجنة الإشراف على التأمينات
الرئيس

رقم ...../ل إ ت /الرئيس.

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances
Le Président

N°...../CSA/Président.

**تعليمة رقم ..01.. مؤرخة في 21 NOV. 2024 تتعلق بالعناية الواجبة اتجاه الزبائن فيما يخص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل**

**المادة الأولى:** تطبيقا لأحكام النظام رقم 1 المؤرخ في 06 نوفمبر سنة 2024، المتعلق بالتزامات الخاضعين في مجال التأمين فيما يخص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، تهدف هذه التعليمة إلى تحديد تدابير العناية الواجبة تجاه الزبائن والعمليات التي يجب على شركات التامين و/أو إعادة التأمين و سماسرة التأمين مراعاتها، المشار إليها فيما يلي باسم "الخاضعون ".

## الباب الأول: سياسة قبول الزبائن والإجراءات الداخلية

**المادة 2 .—** يجب على الخاضعين تحديد وتنفذ سياسة واضحة لقبول الزبائن، تهدف إلى تحديد شروط القبول، والحفاظ على أو رفض علاقة الأعمال أو تنفيذ عملية عرضية، وكذا تدابير العناية المتناسبة التي يتعين تنفيذها.
حيث يقصد بالعملية العرضية كل عملية وحيدة أو عابرة تم إجراؤها من طرف زبون لم يقم علاقة أعمال مستمرة مع الخاضع.

ينبغي أن تتيح سياسة قبول الزبائن تفصيل فئات المخاطر التي يمكن أن تُنسب إلى علاقات الأعمال التي يقيمونها، مع الأخذ في الاعتبار التقييم الشامل لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن حجم وطبيعة نشاطها.

ويجب أن يسمح تقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل المرتبط بكل علاقة أعمال، بتحديد نسق علاقة الأعمال، قصد توخي العناية المستمرة وتخصيص الموارد ذات الكفاءة.

تحدد سياسة قبول الزبائن أنواع الزبائن التي يحتمل أن تكون مرتفعة المخاطر من أجل إخضاعها للمراجعة المناسبة واتخاذ قرار من قبل المديرية العامة أو مجلس المديرين بشأن ما إذا كانت مقبولة.

غير أنه ينبغي ألا تكون مقيدة إلى حد حرمان الأشخاص المعوزين ماليا أو اجتماعيا من الحصول على الخدمات التأمينية الأساسية.

**المادة 3 .—** عند تقييم المخاطر الفردية لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل المرتبطة بكل علاقة أعمال أو عملية عرضية، يجب على الخاضعين أخذ بعين الاعتبار جميع المعلومات المتعلقة بخصائص الزبون والغرض وطبيعة علاقة الأعمال أو العملية العرضية.

لجنة الإشراف على التأمينات

يجب أن يتضمن هذا التقييم، على سبيل المثال لا الحصر، عوامل الخطر ذات الصلة مثل نشاط الزبون ومصدر الدخل والثروة وطبيعة وغرض الحساب وبلد الإقامة والمنتجات والخدمات المستخدمة والأنشطة التجارية وغيرها من مؤشرات المخاطر التي تركز على الزبون لتحديد طبيعة ومستوى تدابير العناية المتناسبة التي سيتم تنفيذها.

**المادة 4** .— يجب الخاضعين وضع إجراءات داخلية لجميع أنشطتها ، تحدد ما يلي:
- إجراءات تحديد نسق المخاطر الخاصة بكل علاقة أعمال وإجراءات تحديثه باستخدام نهج قائم على المخاطر؛
- إجراءات العناية الواجبة المطلوبة استنادا إلى نسق المخاطر لكل علاقة أعمال، الذي يحدده التقييم المشار إليه في المادة 3؛
- معايير الكشف عن العمليات غير العادية وجميع التدابير اللازمة لتقديم هذه العمليات إلى التحليل المناسب لتأكيد أو نفي طابع الاشتباه، وإجراء إخطار بالشبهة عند الاقتضاء، لخلية معالجة الاستعلام المالي؛
- إجراءات الإعلام عن العمليات المشبوهة وإخطار خلية معالجة الاستعلام المالي؛
- إجراءات حفظ المعلومات والوثائق؛

وينطوي تحديد وتنفيذ هذه السياسات والإجراءات على التزام من طرف المديرية العامة أو مجلس المديرين، الذي يجب أن يمارس متابعة مستمرة من حيث تنفيذها السليم والسلس، بما في ذلك من خلال إجراءات الرقابة الداخلية للمخاطر المرتبطة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي يجب أن تقيِم التنفيذ وتحدد كل أوجه القصور للشروع في اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لمعالجتها.

ويجب أن تكون هذه السياسات والإجراءات الداخلية مكتوبة ودقيقة بما يكفي للسماح بتنفيذها عمليا. ويجري تحديثها بانتظام وإتاحتها للموظفين المعنيين.

يجب على الخاضعين وضع إجراءات فحص صارمة وتكتسي الرسمية، تضمن وجود معايير كفاءة عالية عند تعيين الموظفين.

## الباب الثاني: تدابير العناية الواجبة اتجاه الزبائن

**المادة 5** .— يجب على الخاضعين، اتخاذ تدابير العناية الواجبة اتجاه الزبائن:

أ) عندما يقيمون علاقات أعمال؛

ب) عندما تجري عملية عرضية تتجاوز السقف المحدد في التنظيم، سواء يتم تنفيذها مرة واحدة أو من خلال عدة عمليات تبدو أنها مرتبطة فيما بينها.

ج) عندما تجري عملية عرضية في شكل تحويل إلكتروني تتجاوز السقف المحدد في التنظيم، أو عدة عمليات تبدو أنها مرتبطة فيما بينها و يتجاوز إجمالي مبلغها السقف المحدد.

د) عند وجود اشتباه في تبييض الأموال أو تمويل أو انتشار أسلحة الدمار الشامل، بغض النظر عن الحد الأدنى المنصوص عليه في الأنظمة؛

ه) عند وجود شك في صحة أو ملائمة بيانات تعريف الزبون التي تم الحصول عليها مسبقًا.

**المادة 6.** — قبل الدخول في علاقة أعمال أو تنفيذ عملية عرضية، يجب على الخاضعين تطبيق الإجراءات التالية:

أ) - تحديد هوية الزبائن والتحقق منها (الأشخاص الطبيعيين، الأشخاص المعنويين والمنظمات غير الهادفة للربح) ووكلائهم وكذلك أي شخص يدعي التصرف نيابة عن الزبون، عن طريق الوثائق والبيانات والمعلومات من مصادر موثوقة ومستقلة؛

ب) - تحديد هوية المستفيد الحقيقي واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هويته، باستخدام المعلومات أو البيانات ذات الصلة التي تم الحصول عليها من مصدر موثوق ومستقل، حتى يكونوا واثقين من معرفة من هو المستفيد الحقيقي؛

اللجنة الإشراف على التأمينات

(ج) تحديد غرض وطبيعة علاقة الأعمال والعملية العرضية المرتقبة؛

(د) اتخاذ التدابير اللازمة على الفور للحصول، في أقرب وقت ممكن، على جميع المعلومات ذات الصلة لتحديد هوية الزبون بشكل صحيح، في حالة عدم كفاية البيانات المتاحة؛

(ه) ضمان التطبيق السليم لتدابير تجميد و/أو حجز الأموال والممتلكات وحظر إتاحة الأموال أو الموارد الاقتصادية أو استخدامها في جميع أنشطتها. وتحقيقا لهذه الغاية، يضع الخاضعون نظاما لضمان الاطلاع والتحقق بشكل مستمر ودائم من القائمة الموحدة للعقوبات والقائمة الوطنية. ويجب أن تشمل الإجراءات الداخلية آليات للكشف فورا ودون تأخير ودون سابق إنذار عن أي عملية تتم لصالح شخص خاضع للتجميد و/أو الحجز وحظر إتاحة أو استخدام الأموال والموارد الاقتصادية، وكذلك الأموال والموارد الاقتصادية التي يمتلكها أوتعود إلى، يحوز عليها أو يراقبها أشخاص يخضعون لهذه التدابير؛

(و) التحقق من صحة البيانات أو الوثائق التي يقدمها الزبائن عند تحديد هويتهم، بجميع الوسائل الممكنة في حالة الاشتباه في صحتها؛

(ز) اتخاذ إجراءات العناية الواجبة المعززة اتجاه الزبائن قبل إتمام العملية أو طلب الزبون، في حالة الاشتباه

في تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ أو الشك في دقة أو صحة أو كفاية بيانات تحديد هوية الزبائن التي تم الحصول عليها سابقا؛

(ح) السهر على أن تكون المستندات أو البيانات أو المعلومات التي يتم الحصول عليها في إطار تدابير العناية الواجبة مستوفاة ومحدثة باستمرار ومناسبة، بما في ذلك الزبائن الذين يشكلون مخاطر مرتفعة؛

ط) الامتناع عن فتح أو الاحتفاظ بحسابات مجهولة أو مرقمة، أو حسابات بأسماء وهمية بشكل واضح.

عندما لا يتمكن الخاضعون من الامتثال لالتزامات العناية الواجبة اتجاه الزبائن المشار إليها أعلاه، أو أن العمليات التي قام بها الزبون خلال علاقة الأعمال لا تتفق مع المعرفة التي لديها عن هذا الأخير، يجب ألا يكون، حسب الحالة: فتح حساب أو إقامة علاقة أعمال أو تنفيذ العملية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الخاضع إنهاء علاقة الأعمال وإغلاق الحساب، وعند الاقتضاء، إعداد وإرسال إخطار بالشبهة.

## الباب الثالث: تحديد هوية الزبائن والتحقق منها

**المادة 7** .— يجب على الخاضعين تحديد تدابير العناية الأساسية للتعرف على جميع الزبائن وكذا طرق التحقق التي تتناسب مع مستوى مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل المرتبطة بالزبائن. وفقا لأحكام المادة 07 من النظام رقم 01 المشار إليه أعلاه، حيثما تكون المخاطر مرتفعة، يجب على الخاضعين اتخاذ تدابير العناية الواجبة المعززة للتخفيف من حدتها وإدارتها. وفي الحالات التي يثبت فيها أن المخاطر منخفضة، يمكن تطبيق تدابير العناية المبسطة وفقا لأحكام المادة 15 من نفس النظام.

**المادة 8** .— يتم تحديد هوية الزبون قبل إقامة علاقة الأعمال أو تنفيذ العملية العرضية، وهو يتمثل في جمع كل المعلومات المتعلقة بهوية الزبون ونشاطه على أساس تصريحي، مما يسمح للخاضع بتحديد نسق الزبون، التشغيل المرتقب لحسابه وتحديد مستوى المخاطر المرتبطة به، من أجل ضبط مستوى العناية التي يجب مراعاتها.

**المادة 9** .— يلتزم الخاضعون بتحديد هوية المستفيد (ين) الحقيقي من زبائنها الأشخاص المعنويين.

يقصد بالمستفيد الحقيقي:

- الشخص أو الأشخاص الطبيعيون الذين يحوزون أو يراقبون الزبون، أو وكيل الزبون أو المستفيد من عقود التأمين على الحياة.
- الشخص أو الأشخاص الطبيعيون الذين يمتلكون أو يمارسون السيطرة النهائية على زبون، أو ممثل هذا الزبون، أو المستفيد من عقود التأمين على الحياة؛ و/أو غيره من وثائق التأمين المتصلة بالاستثمار، بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة.

و يشمل هذا التعريف:

- الشخص أو الأشخاص الذين يتصرفون نيابةً عن الشخص الطبيعي الذي تُنفَّذ العملية من أجله أو الذي تُقام معه علاقة تجارية.
- الأشخاص الذين يمارسون السيطرة الفعلية النهائية على الشخصيات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية.

في حالة عدم وجود مستفيدين حقيقيين يمكن تحديدهم وفقا للمعايير المذكورة أعلاه، يمكن تعيين المسير الرئيسي للكيان كمستفيد حقيقي، بشرط أن يكون الخاضع قادر على تبرير اجراءات التحقق الكافية المتخذة لتحديد المستفيد الحقيقي الفعلي.

وفي إطار هذا التحديد، يجب على الخاضع أيضا أن يحلل آليات المراقبة تحليلا معمقا، بما في ذلك عن طريق دراسة ما يلي:

- صناع القرار الاستراتيجي القادرين على التأثير على العقود أو الاتفاقات أو القرارات التي لها تأثير كبير على عمليات أو استراتيجية الشخص المعنوي.
- أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين الذين لديهم سلطة إقالة أو تعيين أعضاء الإدارة؛
- الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون الرقابة من خلال الروابط الأسرية أو العلاقات الشخصية الوثيقة؛
- القدرة على تجميد القرارات الهامة للشخص المعنوي؛
- الحق في الحصول على ما لا يقل عن 20٪ من الأصول عند حل الشخص المعنوي.

**المادة 10:** يجب على شركات التأمين و إعادة التأمين، و الوسطاء (الوكيل العام، السمسار) اتخاذ التدابير التالية، إضافة إلى إجراءات العناية المطلوبة بالنسبة للزبائن والمستفيدين الحقيقيين وفقا لأحكام هذا الفصل:

أ) اتخاذ تدابير العناية الواجبة على المستفيدين من عقود التأمين على الحياة وغيرها من المنتجات التأمينية الاستثمارية، بمجرد تحديد أو تسمية هؤلاء المستفيدين:

1. الحصول على اسم الشخص بالنسبة للمستفيدين من الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين أو الترتيبات القانونية المذكورين تحديدا بالاسم؛
2. الحصول على معلومات كافية عن المستفيدين الذين تم تسميتهم من خلال صفات أو فئات (كالزوج أو الأبناء لحظة حدوث الحادث المؤمن عليه) أو عبر وسائل أخرى كالوصية، بحيث تتمكن شركات التأمين وإعادة التأمين، والوسطاء (الوكيل العام، السمسار) من تحديد هوية المستفيد لحظة دفع التعويض؛
3. التحقق من هوية المستفيدين المنصوص عليهم في الفقرة 1 و 2 من هذه المادة لحظة دفع التعويض.

ب) اعتبار المستفيد من وثيقة التأمين على الحياة كعامل خطر مرتبط من أجل تحديد قابلية تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة. وعند توصل شركات التأمين وإعادة التأمين، والوسطاء (الوكيل العام، السمسار) إلى اعتبار المستفيد من التأمين من الأشخاص المعنوية أو الترتيبات القانونية ممثلا لمخاطر مرتفعة، يجب تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة وفقا لأحكام هذه التعليمة، وبما يشمل اتخاذ التدابير الملائمة لتحديد هوية المستفيد الحقيقي من عقد التأمين والتحقق منها لحظة دفع التعويض.

ويتعين على شركات التأمين وإعادة التأمين، والوسطاء(الوكيل العام، السمسار) إعداد واتخاذ التدابير اللازمة لتحديد ما إذا كان الشخص المعرض سياسياً مستفيداً أو مستفيدا حقيقياً من عقد التأمين على الحياة، وإذا ما تحقق ذلك يتوجب عليهم القيام بالآتي :

- إبلاغ المديرية العامة قبل دفع تعويضات من عائدات التأمين على الحياة وإجراء الفحص الدقيق

لجنة الإشراف

لعلاقة الأعمال؛

- النظر في إرسال إخطار بالشبهة لخلية معالجة الاستعلام المالي.

**المادة 11.**— لتمكينها من وضع نسق المخاطر للزبون، يجب أن يكون لدى الخاضع استبيان "اعرف زبونك - KYC" يتم ملؤه وتوقيعه تحت مسؤولية الزبون (أو ممثله القانوني)، والذي يجب أن يحتوي على بيانات ومعلومات تتعلق بخصائص هذا الأخير، وكذلك موضوع وطبيعة علاقة الأعمال المرتقبة أو العملية العرضية. وينبغي تقديم المعلومات التالية:

1- الزبائن من الأشخاص الطبيعيين (بما في ذلك الأشخاص الذين يعملون نيابة عن الزبون)

- هوية الزبون (الاسم واللقب وتاريخ ومكان الميلاد)؛
- عنوان الإقامة الحالي وقت جمع المعلومات؛
- جنسية الزبون؛
- وضعية المقيم أو غير المقيم؛
- المهنة أو الوظائف التي تؤدى بطريقة واضحة ودقيقة بما فيه الكفاية، وانتساب الزبون (الموظف، المهنة الحرة، التاجر، إلخ)؛
- طبيعة علاقة الأعمال والغرض منها؛
- البيانات المتعلقة بأصولها ودخلها وحركات الاعمال الأخرى التي يعهد بها إلى الخاضع وكذلك مصدر الأموال، إن وجدت؛
- شروط استخدام الحساب المفتوح (الحسابات) ( التحويلات، صرف الشيكات/ الدفع، إلخ.).

2- الزبائن من الأشخاص المعنويين (بما في ذلك المنظمات غير الهادفة للربح)

- التسمية، الشكل القانوني؛
- عنوان المقر الرئيسي وعنوان أحد أماكن النشاط الرئيسية إذا كانا مختلفين؛
- هوية المساهمين أو الشركاء، والأعضاء المؤسسين والمديرين، وكذلك الممثلين القانونيين أو ما يعادلهم في القانون الأجنبي للشخص المعنوي والمنظمة غير الهادفة للربح؛
- عناصر ملكية الشخص المعنوي وهيكله الرقابي، مما يسمح بتحديد هوية الشخص الطبيعي الذي يمارس في آخر المطاف الرقابة عليه، إذا لم يكن ذلك، الشخص الذي يشغل منصب المسير الرئيسي؛
- طبيعة والغرض من علاقة الأعمال؛
- البيانات المتعلقة بالدخل وحركات الاعمال الأخرى التي يعهد بها إلى الخاضع، وكذلك مصادر هذه التحركات عند الاقتضاء؛

وتشمل الأشخاص المعنوية تلك الخاضعة للقانون الجزائري وكذلك الأشكال القانونية المنشأة في الخارج، بما في ذلك الترتيبات القانونية والصناديق الاستئمانية.

3- المستفيدين الحقيقيين

- الاسم واللقب وتاريخ ومكان الميلاد؛
- عنوان الإقامة الحالي في الوقت الذي يتم فيه جمع المعلومات؛
- طريقة ومدى الرقابة التي تمارس على الشخص المعنوي؛
- التاريخ الذي يصبح فيه الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيين، المستفيد(ين) الحقيقي(ين) للشخص المعنوي.

ويجب على الخاضعين، بالإضافة إلى عناصر تحديد الهوية، أن يجمعوا السلطات المخولة والتراخيص الممنوحة لكل من الوكلاء والأشخاص الذين يدعون التصرف نيابة عن الزبون. وتحقيقا لهذه الغاية، يجمعون وثيقة تبرر صفتهم

كممثلين.

ويجوز للخاضعين، إذا رأوا ضرورة لذلك، أن يطلبوا أي معلومات إضافية من زبائنهم.

**المادة 12 .**— يتم التحقق من هوية الزبون قبل إقامة علاقة الاعمال أو تنفيذ العملية العرضية، يتطلب هذا من الخاضع التحقق من دقة المعلومات التي تم جمعها عن الزبون، عن طريق الاستبيان "اعرف زبونك - KYC" المشار إليه في المادة 11 من هذه التعليمة، عن طريق وثيقة (وثائق) تثبت ذلك.

- بالنسبة للشخص الطبيعي، يتم التحقق من هويته عن طريق وثائقه الرسمية الأصلية، السارية الصلاحية، والحاملة لصورته. يتم التحقق من العنوان عن طريق تقديم وثيقة رسمية تقيم الدليل. يجب على الخاضع الاحتفاظ بنسخة من الوثائق الرسمية الأصلية المقدمة من الزبون.

- بالنسبة للشخص المعنوي، يتم التحقق من الهوية عن طريق الحصول على القانون الأساسي الخاص به وأي وثيقة رسمية تثبت أنه مسجل أو معتمد، بما في ذلك تسميته وشكله القانوني وعنوان مقره الرئيسي وهوية مُساهميه أو شركائه ومسيريه، وكذلك ممثليه القانونيين أو ما يعادله في القانون الأجنبي.
ويجب على الخاضع الاحتفاظ بنسخة من الوثائق المذكورة.

- بالنسبة للمستفيد(ين) الحقيقي(ين)، يتم التحقق من الهوية باستخدام وثائقهم الرسمية الأصلية السارية الصلاحية، بما في ذلك صورهم الفوتوغرافية، والتي تم التحقق منها باستخدام مصادر موثوقة ومستقلة. في حالات المخاطر المرتفعة، يجب أيضًا جمع مستندات إضافية أخرى، بما في ذلك إثبات مصدر الأموال بالإضافة إلى المستندات المصادق عليها.

**المادة 13 .**— يجب على الخاضع أن يحدد بدقة المستندات المثبتة ومصادر المعلومات الموثوقة والمستقلة المقبولة لأغراض التحقق من هوية زبونه وأي شخص يتصرف نيابة عنه والمستفيدين الحقيقيين. ويجب أن تتيح مصادر المعلومات التي يستخدمها الخاضع الحصول على مستوى عال من اليقين فيما يتعلق بهوية الشخص. وتعتبر المصادر الموثوقة والمستقلة بشكل خاص الإدارات المحلية والمركزية، وقواعد البيانات العامة التي يمكن الوصول إليها، والمركز الوطني للسجل التجاري أو أي مصادر دولية أخرى معترف بها.

عندما يلاحظ الخاضع وجود تناقضات بين المعلومات الواردة في السجلات العامة، بما في ذلك عدم تسجيل هذه المعلومات، وتلك التي تم الحصول عليها من الزبون أو مصادر أخرى موثوقة ومستقلة أثناء ممارسة العناية الواجبة اتجاه الزبائن، يجب عليه الإبلاغ عن هذه التناقضات إلى المؤسسات المسيرة للسجلات العامة سواء تم تدوينها عند إقامة علاقة الأعمال أو عند تحديث ملف الزبون.

**المادة 14.**— عندما يتبين من تقييم المخاطر الفردية الذي تم إجراؤه بموجب المادة 3 من هذه التعليمة أن الخطر المرتبط بالزبون أو العملية العرضية مرتفع، أو عندما يقع الزبون أو العملية ضمن إحدى الحالات المذكورة في المادة 29 أدناه، يجب على الخاضع تعزيز عنايته. وتشمل تدابير العناية المعززة التي من المرجح اعتمادها، على وجه الخصوص، ما يلي:

- الحصول على معلومات إضافية عن الزبون، وتحديث المعلومات الخاصة بهوية الزبون والمستفيد الحقيقي، بوتيرة متقاربة.
- الحصول على معلومات إضافية حول الطبيعة المرتقبة لعلاقة الأعمال؛
- الحصول على معلومات عن مصدر الأموال أو مصدر أصول الزبون. يمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال إجراء مقابلة مع الزبون و/أو استشارة مصادر موثوقة ومستقلة؛
- الحصول على معلومات أكثر شمولاً حول أسباب العمليات المرتقبة (وجهة الأموال، والغرض من العمليات)؛
- ترخيص من المديرية العامة أو مجلس المديرين إقامة علاقة الأعمال أو الاستمرار فيها؛
- إجراء الدفع الأول من خلال حساب مفتوح باسم الزبون لدى خاضع آخر لمعايير عناية مماثلة؛
- زيادة عدد ووتيرة الرقابة واختيار أنواع أو نماذج العمليات التي تتطلب المزيد من الفحص المعمق.

المملكة المغربية
لجنة الإشراف على التأمينات

**المادة 15.**— عندما يتبين من تقييم المخاطر الفردية الذي تم إجراؤه بموجب المادة 3 من هذه التعليمة أن المخاطر المرتبطة بالزبون أو العملية العرضية منخفضة، أو عندما يقع الزبون أو العملية ضمن إحدى الحالات المذكورة في المادة 30 أدناه، وفي حالة عدم وجود اشتباه في تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، يمكن للخاضع تقليل إجراءات العناية. وتؤدي إجراءات العناية المبسطة إلى الرقابات والتحققات التالية:

- التحقق من هوية الزبون والمستفيد الحقيقي بعد إقامة علاقة الأعمال. ومع ذلك، يجب أن يتم تنفيذ اجراءات التحقق في غضون فترة زمنية معقولة بعد إقامة علاقة الاعمال وعلى أبعد تقدير قبل أول عملية على الحساب أو تنفيذ عملية عرضية؛
- تخفيض وتيرة تحديثات عناصر تحديد هوية الزبون؛
- تخفيض وتيرة العناية المستمرة والتعمق في فحص العمليات على أساس سقف معقول.

## الباب الرابع: تدابير العناية الواجبة في إطار علاقات الأعمال عن بعد

**المادة 16 .**— يجب على الخاضع إظهار المزيد من العناية في إطار علاقات الأعمال التي لا يشترط فيها الحضور الفعلي للزبون. وبالتالي، يجب تطبيق اجراءات العناية الواجبة الإضافية، بما في ذلك:
- مقارنة البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من الزبون مع معلومات أخرى من مصادر موثوقة ومستقلة، مما يسمح بالتحقق من صحة العناصر المقدمة؛
- تنظيم مقابلة مباشرة مع الزبون خلال فترة زمنية معقولة من أجل استكمال تحديد الهوية والتأكد من اتساق المعلومات.

## الباب الخامس – تحديث معرفة الزبائن: تحديث البيانات

**المادة 17 .**— يجب على الخاضعين التأكد من أن المعلومات والوثائق التي تم الحصول عليها بموجب تدابير العناية الواجبة اتجاه الزبائن محدثة ،دقيقة و ملائمة. يقومون بتحديث المعلومات والبيانات والمستندات التي تم الحصول عليها في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة طوال مدة علاقة الأعمال وفقا للنهج القائم على المخاطر.

يجب على الخاضعين أن يدرجوا في إجراءاتهم الداخلية، طرق تحديث معرفة الزبائن وذلك بتحديد وتيرة التحديث وطبيعة المعلومات التي سيتم تحديثها.

يجب تكييف وتيرة التحديث وكذلك طبيعة المعلومات التي سيتم تحديثها مع مستوى مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تمثلها علاقة الاعمال، ولا يجوز أن تتجاوز سنة واحدة (1) عندما يكون مستوى المخاطر المرتبطة بالزبون مرتفعًا.

ويتم التحديث أيضًا في الحالات التالية:

- عند حدوث تغيير هام في علاقة الأعمال، بما في ذلك أي تغيير في المستفيد الحقيقي، أو الأشخاص الذين يتصرفون نيابة عن الزبون، تطوير منتج أو خدمة جديدة؛

- بهدف معالجة التنبيه المتعلق بواحدة أو أكثر من العمليات غير العادية التي لا تتسق مع معرفة الزبون وأنشطته التجارية ونسق المخاطر الخاص به؛ قد يتعلق هذا التحديث على وجه الخصوص بنشاط الزبون، ودخل الزبون/الوضع المالي، ومصدر الأموال، والغرض من العملية؛

- عند اجراء تعديل جوهري في معايير توثيق الزبائن أو تغيير هام في طريقة إدارة الحساب وكذلك في الحالتين المذكورتين في المادة 09 من النظام رقم 01 المؤرخ في 06 نوفمبر 2024 المذكور أعلاه.

**المادة 18** .— يجب على الخاضعين تحليل المعلومات والبيانات والمستندات المحدثة من أجل إعادة تقييم نسق المخاطر الخاص بالزبون.

**المادة 19** .— يجب على الخاضعين وضع نظام رقابة داخلية يتناسب مع حجم و طبيعة النشاط وتخصيص الموارد البشرية الكافية لضمان التحديث المنتظم لعناصر المعرفة الخاصة بزبائنهم بناءً على النهج القائم على المخاطر وملائمة المستندات والمعلومات والبيانات التي تم جمعها لهذا الغرض.

وفي هذا الصدد، يجب على الخاضعين تحديد ما يلي:

- جدول زمني لتحديث معرفة الزبون بناءً على فئة المخاطر التي ينتمي إليها الزبون (منخفضة، عادية، مرتفعة) بالإضافة إلى طبيعة وحجم مدى التحقيقات التي يتم إجراؤها، مع الحرص على تعزيز تدابير العناية للمخاطر المرتفعة وتخفيفها بالنسبة للمخاطر المنخفضة؛
- الأدوار والمسؤوليات، بتعيين أشخاص أو فرق مكلفة بتحديث البيانات؛ مع توضيح الوظائف والمسؤوليات لكل متدخل في هذه العملية استنادا إلى درجة المخاطر.
- التأكد من أن المستندات والمعلومات المحدثة ملائمة وكافية لإدارة المخاطر.

**المادة 20** .— إذا تبين بعد فتح الحساب مشاكل متعلقة بتحديث معلومات هوية الزبون ، يجب على الخاضع إغلاق الحساب وإبلاغ صاحبه وخلية معالجة الاستعلام المالي وسلطة الرقابة على التأمينات وإعادة الرصيد ما لم ينص على خلاف ذلك من قبل جهة مختصة. كما يجب على الخاضع أيضًا أن يضع حد لعلاقة الأعمال مع الزبون.

## الباب السادس – المراقبة المستمرة للعمليات

**المادة 21** .— يجب على الخاضع تطبيق واجب العناية المستمرة فيما يتعلق بعلاقة الأعمال، من خلال إجراء فحص مناسب ويتناسب مع المخاطر، للعمليات المنفذة طوال مدة علاقة الأعمال. يجب أن تعتمد المراقبة المستمرة للعمليات على معلومات محدثة عن الزبائن ويجب أن تسمح للخاضع من اكتشاف العمليات غير العادية أو المشبوهة بشكل موثوق.

**المادة 22** . — يجب أن يكون لدى الخاضع إجراءات داخلية كافية تسمح، على أساس تقييمه الشامل للمخاطر، بإضفاء الطابع الرسمي على (أ) المعايير و(ب) سقف الأهمية التي تسمح بتحديد العمليات غير العادية.

(أ) يجب إدراج المعايير التالية على وجه الخصوص:
- كل عملية معقدة بشكل خاص؛
- عملية بمبلغ مرتفع بشكل غير طبيعي مع الأخذ بعين الاعتبار معرفة الزبون؛
- كل عملية يتم تنفيذها في ظروف غير عادية مع الأخذ بعين الاعتبار النشاط المتوقع أو المعتاد للزبون؛
- كل عملية تتعلق، على وجه الخصوص، بالمبالغ ولا سيما النقدية، التي ليس لها علاقة مع العمليات العادية أو المحتملة للزبون؛
- كل عملية لا يبدو أن لها مبررا اقتصاديا أو هدفا مشروعا؛
- كل عملية تفوق، عند الاقتضاء، السقف المحدد في التنظيم المعمول به؛
- العمليات التي ينفذها أشخاص يقيمون في بلدان لا تطبق أو تطبق بشكل غير كاف المعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل والتي يتم نشرها من طرف خلية معالجة الاستعلام المالي.

(ب) يجب أن يتكيف سقف الأهمية بشكل خاص مع طبيعة الزبائن، ووسائل الدفع، ومتوسط مبلغ العمليات المنفذة، والمناطق الجغرافية المعنية بالعمليات.

**المادة 23** . — يجب أن يغطي نظام مراقبة العمليات جميع أنشطة الزبائن وحساباتهم، ويجب أن يسمح بالكشف السريع عن العمليات ذات الطابع غير الاعتيادي أو المشبوه بهدف إخضاعها لفحص معمق لتحديد ما إذا كان من المحتمل أن تكون هذه العمليات مرتبطة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل

لجنة الإشراف على التأمينات

يمكن أن يكون نظام المراقبة آليًا، ومع ذلك، عندما تكون طبيعة وحجم العمليات لا يبرران استعماله، يمكن وضع نظام يدوي.

يجب أن يقوم نظام المراقبة هذا ب:

1- تغطية كافة حسابات الزبائن وعقودهم وعملياتهم؛
2- أن يستند إلى معايير دقيقة وذات صلة، يحددها كل خاضع، مع الأخذ بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، خصائص زبائنه، والبلدان أو المناطق الجغرافية المعنية، والمنتجات والخدمات والعمليات وقنوات التوزيع، وأن تكون تمييزية بما فيه الكفاية لتمكين اكتشاف العمليات غير العادية بشكل فعال؛
3- السماح بالكشف السريع لهذه العمليات؛
4- يخضع لفحص دوري لمدى ملاءمته بهدف تكييفه، عند الاقتضاء، وفقًا لتطور الزبائن لديهم، والمنتجات و/أو الخدمات التي يقدمونها (الواجهة و/أو قناة التوزيع)، والبلدان أو المناطق الجغرافية التي تتم فيها العمليات.

في حالة الاشتباه، يجب على الخاضع تقديم اخطار بالشبهة إلى خلية معالجة الاستعلام المالي بغض النظر عن مبلغ العملية.

**المادة 24 .** — يجب أن تتوفر لدى الخاضعين الموارد البشرية الكافية لتحليل الانذارات التي اكتشفها نظام مراقبة العمليات. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتمتع الموظفون المشاركون في معالجة الانذارات المكتشفة بالمؤهلات والتدريب الكافي بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى جميع المعلومات الداخلية اللازمة لتنفيذ مهمتهم.

## الباب السابع – الأحكام المتعلقة بالدول مرتفعة المخاطر

**المادة 25 .** — يجب على الخاضعين تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة التالية على العلاقات التجارية التي تتم مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، بما في ذلك المؤسسات المالية للبلدان التي تحددها خلية معالجة الاستعلام المالي، على أنها تشكل خطر مرتفع لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفقًا للمعايير التي يحددها فريق العمل المالي أو حسب التقييم المستقل لخلية معالجة الاستعلام المالي:
- كل تدبير أو إجراء إضافي معزز تم إبلاغه من طرف خلية معالجة الاستعلام المالي؛
- كل إجراء معزز آخر له تأثير مماثل لتخفيف المخاطر.

ويجب على الخاضعين أيضًا تطبيق التدابير المضادة المتعلقة بالدول مرتفعة المخاطر، وفقًا لما أعلنته خلية معالجة الاستعلام المالي.

يتم نشر قائمة الدول مرتفعة المخاطر وكذلك التدابير المضادة على الموقع الرسمي لخلية معالجة الاستعلام المالي، وفي هذا الصدد، يتم إرسال تبليغات من قبل الخلية لضمان التطبيق السليم لهذه التدابير من قبل الخاضعين.

**المادة 26.** —الخاضعون مطالبون بالامتناع عن إقامة أو الحفاظ على أي علاقة أعمال مع الكيانات التي تستوفي خصائص "المؤسسات الصورية". ويجب عليها أيضًا بذل العناية الواجبة اللازمة للتأكد من أن مراسليهم الأجانب لا يسمحون للمؤسسات الصورية بالوصول إلى حساباتهم أو استخدامها بشكل مباشر أو غير مباشر.

## الباب الثامن – أحكام خاصة متعلقة بالترتيبات القانونية – الصناديق الاستئمانية

**المادة 27.** — يقصد في مفهوم الترتيبات القانونية: أي كيان لا يخضع للتشريع المعمول به، بما في ذلك الصناديق الاستئمانية، التي تم تأسيسها في الخارج في إطار عقد أو اتفاقية يقوم بموجبها شخص ما بإتاحة الأصول لشخص آخر أو تحت سيطرته لفترة محددة، بقصد إدارتها لصالح مستفيد محدد أو لغرض محدد. ولا تعتبر هذه الأصول جزءا من أصول الشخص الذي يديرها أو يسيطر عليها.
قبل إقامة علاقة أعمال أو تنفيذ أي عملية، بما في ذلك العمليات العرضية، مع كيانات قانونية غير مقيمة أو هياكل مماثلة مثل الصناديق الاستئمانية أو الترتيبات القانونية الأجنبية الأخرى، يجب على الخاضع جمع المعلومات التالية بالنسبة:

- التسمية الكاملة للكيان.

لجنة الإشراف على التأمينات

- عناصر تكوين الكيان، بما في ذلك النظام الأساسي أو العقود التأسيسية ، أو أي وثيقة تسجيل رسمية أخرى في بلد المنشأ؛
- هوية المؤسس أو الوصي (ين)، أو الحامي ، المستفيدين أو فئة المستفيدين، بالإضافة إلى أي شخص طبيعي آخر يمارس سيطرة فعلية على الهيكل، بما في ذلك من خلال سلسلة السيطرة / الملكية؛
- هوية المستفيدين الحقيقيين، بما في ذلك أي شخص طبيعي، الذي في آخر المطاف، يملك أو يسيطر على الكيان، بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال الحصص أو الأسهم أو أي أداة قانونية أخرى؛
- السلطات الممنوحة للأشخاص المعنيين وكذلك أسماء وأدوار الأشخاص الذين يشغلون وظائف الادارة أو التسيير؛
- الأهداف التي يسعى الكيان إلى تحقيقها، وكذلك أساليب إدارة وتمثيل الكيان، بما في ذلك كل معلومة حول طريقة اتخاذ القرارات؛
- عنوان المقر الاجتماعي، وإذا كان مختلفا، عنوان أحد أماكن النشاط الرئيسية وكذلك مكان إقامة الممثل القانوني للكيان؛
- المستندات الإضافية اللازمة لإقامة سلسلة السيطرة / الملكية، لا سيما عندما يكون هيكل الرقابة معقدًا، أو عندما يتعلق الأمر بعدة وسطاء أو مناطق الاختصاص القضائي.

يجب على الخاضع التحقق من المعلومات المذكورة أعلاه عن طريق كل مستند مُقر للدليل والاحتفاظ بنسخة من هذه المستندات.

**المادة 28.** — يجب على الخاضع تطبيق التدابير التالية لتحديد المستفيدين الحقيقيين من الترتيبات القانونية أو الصناديق الاستئمانية أو الكيانات القانونية الأجنبية والتحقق منهم:
- جمع معلومات كاملة تمكن من تحديد كل مستفيد حقيقي، بما في ذلك أي شخص طبيعي يمارس سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على الكيان، وكذلك أولئك الذين يملكون حقوقًا اقتصادية، مالية أو حقوق التسيير؛
- طلب معلومات إضافية حول طبيعة ومدى مساهمة كل مستفيد حقيقي، بما في ذلك حقوق الملكية أو السيطرة أو التأثير الذي يمارس، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- التحقق من هوية كل مستفيد حقيقي بناءً على مستندات ثبوتية ومستقلة وموثوقة، مثل السجلات الرسمية أو المستندات الموثقة أو أي مستند آخرمصادق عليه؛
- التأكد من تحديث المعلومات الخاصة بالمستفيدين الحقيقيين بانتظام، لا سيما أثناء التغييرات المحسوسة في هيكل المراقبة أو الملكية في الكيان؛
- الاحتفاظ بنسخة لجميع الوثائق والمعلومات التي تم الحصول عليها والمتعلقة بالمستفيدين؛
- تطبيق أي تدابير أخرى تعتبر ضرورية لتحقيق مستوى عال في تحديد هوية المستفيدين الحقيقيين والتحقق منهم.

## الباب التاسع – تكييف مستوى العناية حسب طبيعة ومستوى المخاطر

**المادة 29.** — يتم تعزيز درجة وطبيعة مراقبة علاقة الأعمال ذات المخاطر المرتفعة وفقاً للمادة (14) من هذه التعليمة في الحالات التالية:

**أ- الزبائن الذين يمثلون بطبيعتهم درجة مرتفعة من المخاطر**

- الزبائن الذين حددهم الخاضع في إطار تحليل المخاطر وتقييمها؛
- أن تتم علاقة العمل في ظروف غير عادية؛
- الزبائن غير المقيمين؛
- الشركات التي يملك رأسمالها وكلاء؛
- النشاطات التي تتطلب استخداما مكثفا للنقد؛
- هيكل ملكية الشركة يبدو غير اعتيادي أو معقد للغاية مقارنة بطبيعة أعمال الشركة؛
- الأشخاص المعرضون سياسيا؛
- الأشخاص المعرضون سياسيا من المنظمات الدولية؛
- المنظمات غير الهادفة للربح؛

- الترتيبات القانونية، بما في ذلك الصناديق الإستئمانية المنشأة في الخارج.

وزارة المالية
لجنة الإشراف على التأمينات

ب- العمليات التي يقوم بها الزبائن مع دول معينة أو المرتبطة بهذه الدول

- الدول التي تم تحديدها من قبل مصادر موثوقة، مثل التقييم المشترك أو تقارير تقييم مفصلة أو تقارير متابعة منشورة على أنها لا تمتلك نظام كافي لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- الدول الخاضعة للعقوبات أو الحظر أو تدابير مماثلة متخذة من قبل الأمم المتحدة على سبيل المثال؛
- الدول التي تم تحديدها من قبل مصادر موثوقة على أنها تتصف بوجود مستويات عالية من الفساد أو الأنشطة الإجرامية الأخرى؛
- الدول أو المناطق الجغرافية التي تم تحديدها من قبل مصادر موثوقة على أنها تمول وتدعم نشاطات إرهابية أو تنشط فيها جماعات إرهابية مدرجة؛
- الدول التي تعاني من ظروف سياسية وأمنية تعيق التزامها بتوصيات مجموعة العمل المالي.

ج-المنتجات والخدمات التي يستعملها الزبون بالإضافة الى بعض العمليات
- تسيير الممتلكات والثروة؛
- العمليات النقدية غير المُعَرفة؛
- علاقات الأعمال أو العمليات التي لا تتم وجها لوجه؛
- المدفوعات الواردة من أطراف ثالثة غير مرتبطة أو غير مُعَرفة؛
- العمليات التي يتم إجراؤها من قبل أو لصالح الزبائن المقيمين في البلدان التي تنطوي على مخاطر مرتفعة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما تلك المدرجة من قبل الهيئات الدولية المعتمدة.

**المادة 30.** — يمكن أن تكون تدابير العناية الواجبة مبسطة وفقاً للمادة (15) من هذه التعليمة، عندما تبدو مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انشار أسلحة الدمار الشامل منخفضة وفي الحالات التالية وفي غياب اشتباه في تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انشار أسلحة الدمار الشامل:

أ- الزبائن الذين يمثلون مخاطر منخفضة

- المؤسسات المالية عندما تكون خاضعة لالتزامات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما يتفق مع توصيات مجموعة العمل المالي، وتطبق هذه الالتزامات على نحو فعال، وخاضعة للرقابة أو الإشراف بشكل فعال وفقا للتوصيات لضمان امتثالها للمتطلبات؛
- الشركات المدرجة في السوق المالية والخاضعة لمتطلبات قانونية وملزمة لقواعد الإفصاح التي تضمن شفافية كافية عن المستفيد الحقيقي؛
- الإدارات والمؤسسات العمومية.

ب- المنتجات والخدمات والعمليات ذات المخاطر المنخفضة

- نظم التقاعد أو الأنظمة المماثلة التي توفر مزايا التقاعد للموظفين، عندما يتم تقديم المساهمات عن طريق الاستقطاع من الأجور، وعندما لا تسمح قواعد النظام بالتنازل عن حقوق المستفيد من العقد في إطار النظام؛
- الخدمات أو المنتجات المالية التي تقدم على نحو مناسب وخدمات محدودة ومحددة لأنواع معينة من الزبائن وذلك لزيادة فرص الوصول لأغراض الشمول المالي.

ج- العمليات العابرة للحدود مع دول معينة أو المرتبطة بهذه الدول
- الدول التي تم تحديدها من قبل مصادر موثوقة مثل التقييم المشترك أو تقارير تقييم مفصلة على أنها تمتلك نظم فعالة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل؛
- الدول التي تم تحديدها من قبل مصادر موثوقة على أنها تتصف بوجود مستوى منخفض من الفساد أو الأنشطة الإجرامية الأخرى.

**المادة 31.** — يجب على الخاضعين أن يكونوا قادرين على أن يثبتوا لسلطة الرقابة على التأمينات مدى ملائمة تدابير العناية المطبقة مع المخاطر التي قاموا بتقييمها.

لجنة الإشراف على التأمينات

## الباب العاشر- حفظ الوثائق

**المادة 32.** — يجب على الخاضعين:

- الاحتفاظ بجميع المستندات التي تم الحصول عليها في إطار تدابير العناية الواجبة للزبائن لمدة خمس (5) سنوات على الأقل من تاريخ نهاية علاقة الأعمال؛
- الاحتفاظ بجميع المستندات المتعلقة بالعمليات المنفذة، بما في ذلك التقارير السرية، لمدة خمس (5) سنوات على الأقل، بعد تنفيذ العملية؛
- التأكد من أن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها في إطار تدابير العناية الواجبة للزبائن والوثائق المتعلقة بالعمليات متاحة بسرعة للسلطات المختصة، عندما تطلب هذه الأخيرة ذلك.

كما يجب أن تكون المستندات المتعلقة بالعمليات كافية للسماح بإعادة بناء العمليات الفردية.

**المادة 33.** — يلتزم الخاضعون بالاحتفاظ بالوثائق والملفات والسجلات التالية:

- السجلات والمستندات التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق العناية المعقولة فيما يخص الزبائن والمستفيدين الحقيقيين، بما في ذلك طلبات فتح الحسابات أو أي منتج آخر أو خدمة مقدمة للخاضع، وكذلك نسخ من المراسلات المتبادلة معهم؛
- الأدلة والمستندات الداعمة للعمليات بين الخاضع والزبون، بما في ذلك المستندات الأصلية أو النسخ المقبولة لدى الجهات المختصة؛
-دفاتر الحسابات والمستندات المتعلقة بالعمليات التجارية مع الزبائن، بما في ذلك البيانات الكافية للتعرف على تفاصيل كل عملية؛
- تقارير حول العمليات غير العادية وفحص هذه التقارير والملفات والوثائق المتعلقة بالقرارات المتخذة بشأن العمليات التي تم فحصها؛
- ملفات العمليات المشبوهة، بما في ذلك نسخ عن الإخطارات بالشبهة المرسلة إلى خلية معالجة الاستعلام المالي، بالإضافة إلى البيانات والمستندات ذات الصلة؛
- الملفات والوثائق المتعلقة بنتائج أي تحليل تم إجراؤه على العمليات التي تم فحصها.

**المادة 34.** — يجب على الخاضعين مراعاة الشروط التالية عند الاحتفاظ بالسجلات والمستندات المنصوص عليها في الأحكام السابقة:
- يجب أن يتم الإحتفاظ بشكل آمن، مع وجود نسخ احتياطية في مكان آخر.
- يجب الاحتفاظ بنسخ رقمية من السجلات والمستندات المذكورة أعلاه.
-يجب أن تكون سجلات العمليات كافية للسماح بإعادة بناء العمليات الفردية حتى تسمح بتقديم، عند الاقتضاء، أدلة ضد النشاط الإجرامي.
- يجب أن تكون السجلات والوثائق المحفوظة قابلة للاسترجاع بسهولة وبسرعة، ويجب تقديم أي بيانات أو معلومات مطلوبة في الحال وبشكل ملائم.
- يجب أن تحدد إجراءات وأنظمة الاحتفاظ بالسجلات والمستندات صلاحيات الأشخاص المعنيين في الوصول إلى هذه السجلات والمستندات.

## الباب الحادي عشر : التحويلات الإلكترونية

**المادة 35.** — يطبق هذا الباب حصريا على شركات التامين و /أو إعادة التأمين، المحددة فيما يلي بالمؤسسات المالية، عندما تساهم بصفة غير مباشرة في أنظمة الدفع في إطار التحويلات الإلكترونية.

وزارة المالية
لجنة الإشراف على التأمينات

**المادة 36.** — يُقصد في مفهوم هذا الباب ما يلي:

**الآمر بالدفع:** الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يكلف المؤسسة المالية بإجراء التحويل الإلكتروني، حتى ولو لم يكن لديه حساب مفتوح لدى المؤسسة المالية المذكورة.

**المستفيد:** الشخص الطبيعي أو المعنوي، الذي يحدده المرسل (الآمر بالدفع)، باعتباره متلقي التحويل الإلكتروني.

**المؤسسة المالية للآمر بالدفع:** المؤسسة المالية التي تبدأ التحويل الإلكتروني وتنفذ تحويل الأموال عن طريق التحويل الإلكتروني بناء على تعليمات الآمر بالدفع ونيابة عنه.

**المؤسسة المالية للمستفيد:** المؤسسة المالية التي تتلقى التحويل الإلكتروني من المؤسسة المالية للآمر بالدفع، عن طريق مؤسسة مالية وسيطة، وتتيح الأموال للمستفيد.

**التحويل الإلكتروني:** كل معاملة تتم إلكترونيًا نيابة عن الآمر بالدفع عبر مؤسسة مالية بهدف إتاحة مبلغ من المال للمستفيد من مؤسسة مالية أخرى، على أن يكون مفهومًا أن الآمر بالدفع والمستفيد قد يشكلان نفس الشخص.

**التحويل الإلكتروني الوطني:** التحويل الإلكتروني الذي توجد فيه المؤسسة المالية للآمر بالدفع والمؤسسة المالية للمستفيد على التراب الوطني.

**المادة 37.** — يجب على المؤسسات المالية التأكد، فيما يتعلق بجميع التحويلات الإلكترونية الوطنية، من أن تكون مصحوبة بالمعلومات المطلوبة والصحيحة التالية، ما لم يكن بالإمكان توفير هذه المعلومات للمؤسسات المالية للمستفيد والسلطات المختصة بطرق أخرى:

أ- إسم ولقب الآمر بالدفع؛
ب- رقم حساب الآمر بالدفع إذا كان هذا الحساب مستخدمًا لتنفيذ العملية. في حالة عدم وجود حساب، يجب استخدام رقم مرجعي فريد للعملية يتيح تتبع العملية؛
ج- عنوان الآمر بالدفع، أو رقم هويته الوطنية، أو رقم تعريف الزبون، أو تاريخ ومكان ميلاده؛
د- اسم ولقب المستفيد؛
هـ- رقم حساب المستفيد إذا كان هذا الحساب مستخدمًا لتنفيذ العملية. في حالة عدم وجود حساب، يجب استخدام رقم مرجعي فريد للعملية يتيح تتبع العملية.

يجب دمج هذه المعلومات في نظام المعلومات الخاص بالمؤسسة المالية وأن تكون قابلة للاستغلال بسهولة.

**المادة 38.** — ومع ذلك، عندما يمكن توفير هذه المعلومات للمؤسسة المالية للمستفيد والسلطات المعنية بطرق أخرى، يجب على المؤسسة المالية للآمر بالدفع إدراج رقم الحساب أو رقم مرجعي فريد للعملية فقط، بشرط أن يتيح هذا الرقم أو المُعرّف إعادة تتبع مسار العملية حتى للآمر بالدفع أو للمستفيد.

**المادة 39.** — خلال ثلاثة (03) أيام عمل من استلام الطلب، يجب على المؤسسة المالية للآمر بالدفع أن يتيح، حسب الحالة، للمؤسسة المالية للمستفيد و/أو للسلطات المختصة المعنية، المعلومات المتعلقة بالآمر بالدفع.
وفقًا للأحكام التشريعية السارية، يجب توفير هذه المعلومات على الفور للسلطة القضائية.

**المادة 40.** — يجب الاحتفاظ بالمعلومات التي تم جمعها حول الآمر بالدفع والمستفيد لمدة لا تقل عن خمس (05) سنوات بعد تنفيذ العملية من قبل المؤسسة المالية للآمر بالدفع.

**المادة 41 .** — لا يُسمح للمؤسسات المالية بتنفيذ التحويلات الإلكترونية التي لا تتضمن المعلومات المطلوبة عن الآمر بالدفع والمستفيد، كما هو مذكور في المادة 37 أعلاه.

لجنة الإشراف على التأمينات

## الباب الثاني عشر – أحكام متنوعة

**المادة 42.** — يُعرِض عدم الالتزام بأحكام هذه التعليمة الخاضع للعقوبات المقررة في التشريع الساري المفعول.

**المادة 43.** — تسري أحكام هذه التعليمة اعتباراً من تاريخ التوقيع عليها.

رئيس لجنة الإشراف على التأمينات

وزارة المالية
لجنة الاشراف
على التأمينات

رئيس لجنة الإشراف على التأمينات
إمضاء : حاج محمد سبع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

Le Président
N°...../CSA/Président.

وزارة المالية
لجنة الإشراف على التأمينات
الرئيس
رقم ...../ل إ ت /الرئيس.

Vu. D.G CAAR

**Instruction n°01 du 21 NOV. 2024 relative au devoir de vigilance à l'égard de la clientèle en matière de lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive.**

**Article 1er :** En application des dispositions du règlement n° 01 du 06 novembre 2024, relatif aux obligations des assujettis en matière d'assurance, au titre de la lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive, la présente instruction a pour objet de préciser les mesures de vigilance à l'égard de la clientèle et des opérations que doivent observer les sociétés d'assurance et/ou de réassurance et les courtiers d'assurance, ci- après désignés «assujettis ».

## Titre I - Politique d'acceptation de la clientèle et procédures internes

**Art. 2.** — Les assujettis doivent définir et mettre en œuvre une politique claire d'acceptation de la clientèle qui vise à déterminer les conditions d'établissement, de maintien ou de refus de la relation d'affaires ou d'exécution d'une opération occasionnelle ainsi que des mesures de vigilance appropriées à mettre en œuvre.
On entend par opération occasionnelle, toute opération unique ou ponctuelle effectuée par un client qui n'a pas établit de relation d'affaires continue avec l'assujetti.

La politique d'acceptation des clients doit permettre de détailler les catégories de risque qui peuvent être attribuées aux relations d'affaires qu'ils établissent en tenant compte de l'évaluation globale des risques de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et de financement de la prolifération des armes de

MINISTERE DES FINANCES Commission de Supervision des Assurances

destruction massive, ainsi qu'à la taille et la nature de leur activité.

Cette évaluation des risques de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et de financement de la prolifération des armes de destruction massive associés à chaque relation d'affaires, doit permettre l'établissement d'un profil de la relation d'affaires, en vue d'exercer la vigilance constante, et l'allocation efficiente des ressources.

La politique d'acceptation de la clientèle doit permettre de détecter les types de clients susceptibles de présenter un risque élevé de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et de financement de la prolifération des armes de destruction massive afin de les soumettre à un examen approprié et à une décision de la direction générale ou du directoire quant à leur acceptation.

Elle ne doit, cependant, pas être trop restrictive au point de priver les personnes financièrement ou socialement défavorisées de l'accès aux services assurantiels de base.

**Art. 3.**— Lors de l'évaluation individuelle du risque de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et de financement de la prolifération des armes de destruction massive associée à chaque relation d'affaires ou à une opération occasionnelle, les assujettis doivent prendre en compte l'ensemble des informations relatives aux caractéristiques du client ainsi qu'à l'objet et à la nature de la relation d'affaires ou de l'opération occasionnelle.

Cette évaluation doit notamment inclure les facteurs de risques pertinents comme l'activité du client, la source de ses revenus et de son patrimoine, la nature et l'objet du compte, le pays de résidence, les produits et services utilisés, les activités commerciales, ainsi que d'autres indicateurs de risques axés sur le client afin de déterminer la nature et le niveau des mesures de vigilance appropriées à mettre en œuvre.

**Art. 4.** — Les assujettis doivent mettre en place des procédures internes pour l'ensemble de leurs activités, qui précisent :

- les modalités de définition du profil de risque de chaque relation d'affaires et les modalités de mise à jour de ce profil selon une approche fondée sur les risques ;
- les mesures de vigilance requises en fonction du profil de risque de chaque relation d'affaires, identifié par l'évaluation mentionnée à l'article 3 ;
- les critères de détection des opérations atypiques ainsi que l'ensemble des diligences requises en vue de soumettre ces opérations à une analyse

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

appropriée, pour en confirmer ou infirmer le caractère suspect et procéder s'il y a lieu à une déclaration de soupçon auprès de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier ;
- les modalités d'information et de déclaration des opérations suspectes à la Cellule de Traitement du Renseignement Financier ;
- les modalités de conservation des informations et documents.

La définition et la mise en œuvre de ces politiques et procédures impliquent un engagement de la direction générale ou du directoire, qui doit exercer un suivi permanent quant à leur saine et harmonieuse implémentation, notamment par le biais de procédures de contrôle interne des risques liés au blanchiment d'argent, au financement du terrorisme et au financement de la prolifération des armes de destruction massive, qui doit en évaluer l'exécution et en rapporter toute déficience, à l'effet d'engager les mesures correctives appropriées pour y remédier.

Lesdites politiques et procédures internes doivent être formalisées par écrit et être suffisamment précises pour permettre leur mise en œuvre opérationnelle. Elles sont régulièrement mises à jour et à la disposition des personnels concernés.

Les assujettis doivent mettre en œuvre des procédures de sélection et garantissant l'embauche des employés, selon des critères de compétence élevés.

## Titre II – Mesures de vigilances à l'égard de la clientèle

**Art. 5.** — Les assujettis doivent prendre les mesures de vigilance à l'égard de leur clientèle :

a) Ils établissent des relations d'affaires ;

b) lorsqu'elles réalisent une opération occasionnelle dont le montant est supérieur au seuil fixé par voie réglementaire, que celle-ci soit exécutée en une seule fois ou au moyen de plusieurs opérations entre lesquelles semble exister un lien ;

c) lorsqu'elles effectuent une opération occasionnelle sous forme de virement électronique supérieure au seuil fixé par voie réglementaire, ou plusieurs opérations qui semblent liées et dont le montant global dépasse le seuil fixé ;

d) Il existe un soupçon de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme ou de financement de la prolifération des armes de destruction massive, quel que soit le niveau minimum stipulé dans les règlements ;

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

e) Il existe un doute quant à l'exactitude ou l'adéquation des données d'identification du client précédemment obtenues.

**Art. 6.** — Avant l'entrée en relation d'affaires ou l'exécution d'une opération occasionnelle, les assujettis doivent appliquer les mesures suivantes :

a) identifier et vérifier l'identité des clients (personnes physiques, morales, organisations à but non lucratif), leurs mandataires ainsi que toute personne prétendant agir pour le compte du client, au moyen de documents, données et informations de sources fiables et indépendantes ;

b) identifier le bénéficiaire effectif et prendre des mesures raisonnables pour vérifier son identité, à l'aide d'informations ou données pertinentes obtenues d'une source fiable et indépendantes, de sorte qu'ils aient l'assurance qu'ils savent qui est le bénéficiaire effectif ;

c) établir l'objet et la nature envisagée de la relation d'affaires et de l'opération occasionnelle ;

d) prendre immédiatement les mesures nécessaires pour obtenir, dans les meilleurs délais, tous les renseignements utiles pour une bonne identification du client, dans le cas où les données disponibles sont insuffisantes ;

e) s'assurer de la bonne application des mesures de gel et/ou de saisie de fonds et biens et d'interdiction de mise à disposition ou d'utilisation des fonds ou ressources économiques à l'ensemble de leurs activités. À cet effet, les assujettis mettent en place un dispositif garantissant la consultation et la vérification continues et permanentes de la liste récapitulative des sanctions ainsi que de la liste nationale. Les procédures internes doivent prévoir des mécanismes de détection, immédiatement, sans délais et sans préavis, de toute opération réalisée au bénéfice d'une personne faisant l'objet d'une mesure de gel et/ou de saisie et d'interdiction de mise à disposition ou d'utilisation des fonds et ressources économiques ainsi que les fonds et ressources économiques détenus, appartenant, possédés ou contrôlés par des personnes qui font l'objet desdites mesures ;

f) vérifier et s'assurer de la véracité des données ou des documents remis par les clients lors de l'identification, par tous moyens possibles en cas de soupçon sur leur véracité ;

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

g) prendre des mesures de vigilance renforcée à l'égard de leur clientèle avant de compléter la transaction ou la demande du client, en cas de soupçon de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme ou de financement de la prolifération des armes de destruction massive, ou d'un doute sur l'exactitude, la véracité, ou la pertinence des données d'identification du client précédemment obtenues ;

h) veiller à ce que les documents, données ou informations obtenus dans le cadre des mesures de vigilance soient constamment à jour et appropriés, notamment les clients présentant des risques identifiés plus élevés ;

i) s'abstenir d'ouvrir ou de conserver des comptes anonymes ou numérotés, ou des comptes sous des noms manifestement fictifs.

Lorsque l'assujetti ne peut pas respecter les obligations de vigilance à l'égard de la clientèle visées ci-dessus, ou que les opérations effectuées par le client au cours de la relation d'affaires ne sont pas cohérentes avec la connaissance qu'elle a de ce dernier, elle ne doit pas, selon le cas : ni ouvrir de compte, ni établir de relation d'affaires, ni effectuer l'opération. En outre, l'assujetti doit mettre un terme à la relation d'affaires, clôturer le compte et, le cas échéant, établir et transmettre une déclaration de soupçon.

## Titre III - Identification et vérification de l'identité de la clientèle

**Art. 7.** — Les assujettis doivent déterminer les mesures de vigilance élémentaires pour identifier tous les clients ainsi que des vérifications proportionnées au niveau de risque de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et de financement de la prolifération des armes de destruction massive associé aux clients. Conformément aux dispositions de l'article 7 du règlement n°01 susvisé, lorsque les risques sont plus élevés, les assujettis doivent prévoir des mesures de vigilance renforcées pour les atténuer et les gérer. Lorsqu'il est établi que les risques sont plus faibles, des mesures de vigilances simplifiées peuvent être appliquées conformément aux prescriptions de l'article 15 dudit règlement.

**Art. 8.** — L'identification de la clientèle intervient avant l'établissement de la relation d'affaires ou l'exécution de l'opération occasionnelle, elle consiste à recueillir sur une base déclarative tous les renseignements relatifs à l'identité et à l'activité du client, permettant à l'assujetti d'établir le profil du client, le fonctionnement envisagé de son compte et déterminer le niveau de risque associé, à l'effet d'adapter le niveau de vigilance à observer.

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

**Art. 9.** — Les assujettis sont tenus de déterminer et d'identifier le ou les bénéficiaires effectifs de leurs clients personnes morales.

On entend par le bénéficiaire effectif :

- La ou les personnes physiques qui possèdent ou contrôlent le client, le représentant du client, ou le bénéficiaire des contrats d'assurance-vie.

- La ou les personnes physiques qui détiennent ou exercent le contrôle ultime sur un client, le représentant de ce client, ou le bénéficiaire de contrats d'assurance-vie et/ou d'autres contrats d'assurance liés à des investissements, de manière directe ou indirecte.

Ce terme inclut :

- La ou les personnes physiques qui agissent pour le compte d'une autre personne physique pour laquelle l'opération est réalisée ou avec laquelle une relation commerciale est établie.
- Les personnes qui exercent un contrôle effectif ultime sur des personnes morales ou des constructions juridiques.

En l'absence de bénéficiaires effectifs identifiables selon les critères susmentionnés, le dirigeant principal de l'entité peut être désigné comme bénéficiaire effectif, sous réserve pour l'assujetti de pouvoir justifier les mesures de vérification exhaustives entreprises pour identifier le véritable bénéficiaire effectif.

Dans le cadre de cette identification, l'assujetti doit, de surcroît, analyser les mécanismes de contrôle de manière approfondie, notamment en examinant :

- les décideurs stratégiques capables d'influencer les contrats, accords ou décisions ayant un impact majeur sur les opérations ou la stratégie de la personne morale ;
- les membres du conseil d'administration ou les dirigeants ayant le pouvoir de révoquer ou nommer des membres de direction ;
- les personnes physiques exerçant un contrôle par des liens familiaux ou des relations personnelles étroites ;
- le pouvoir de bloquer les décisions importantes de la personne morale ;
- le droit de percevoir au moins 20 % des actifs lors de la dissolution de la personne morale.

**Article 10 :** Les sociétés d'assurance, de réassurance et intermédiaires (agent général, courtier) doivent prendre les mesures suivantes, outre les procédures de vigilance requises pour les clients et les bénéficiaires effectifs conformément aux

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

dispositions du présent chapitre :

a) Prendre des mesures de vigilance sur les bénéficiaires de contrats d'assurance vie et autres produits d'assurance investissement, dès l'identification ou dénomination de ces bénéficiaires :

1. Obtenir le nom de la personne pour les bénéficiaires des personnes physiques ou morales ou des constructions juridiques spécifiquement désignées nommément ;

2. Obtenir des informations suffisantes sur les bénéficiaires nommés par des attributs ou des catégories (comme un mari ou enfants au moment où survient l'incident assuré) ou par d'autres moyens comme un testament, pour que les sociétés d'assurance et de réassurance et intermédiaires (agent général, courtier) puissent identifier le bénéficiaire au moment de l'indemnisation ;

3. Vérification de l'identité des bénéficiaires visés au paragraphe 1 et 2 de cet article, au moment de l'indemnisation.

b) Considérer le bénéficiaire d'un contrat d'assurance vie comme un facteur de risque associé pour déterminer l'applicabilité des mesures requises de vigilance renforcée.
Et lorsque les entreprises d'assurance, de réassurance et intermédiaires (agent général, courtier) parviennent à considérer le bénéficiaire de l'assurance comme étant une personne morale ou une construction juridique à hauts risques, des procédures de vigilance renforcées nécessaires doivent être appliquées conformément aux dispositions du présent règlement, y compris la prise de mesures adéquates pour identifier le bénéficiaire effectif d'un contrat d'assurance et le vérifier au moment de l'indemnisation.

Les entreprises d'assurance, de réassurance et intermédiaires (agent général, courtier) doivent élaborer et prendre les mesures nécessaires pour déterminer si une personne politiquement exposée est bénéficiaire ou bénéficiaire effectif d'un contrat d'assurance vie. Si tel est le cas, elles doivent procéder comme suit :

- Informer la direction générale avant de verser une indemnisation à partir du produit d'assurance-vie et procéder à un examen attentif de la relation d'affaires ;
- Envisager l'envoi d'une déclaration de soupçon à la Cellule de Traitement du Renseignement Financier.

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

**Art. 11.** — Pour lui permettre de dresser le profil de risque du client, l'assujetti doit se doter d'un questionnaire « connaître son client - KYC » renseigné et signé sous la propre responsabilité du client (ou de son représentant légal), dans lequel doivent figurer les données et renseignements relatifs aux caractéristiques de ce dernier, ainsi que l'objet et la nature de la relation d'affaires envisagée ou de l'opération occasionnelle. Doivent ainsi être recueillis, notamment les renseignements ci-après :

1- **Clients personnes physiques (y compris les personnes agissant pour le compte de celui-ci)**

- l'identité du client (ses nom et prénoms, date et lieu de naissance) ;
- l'adresse du domicile à jour au moment où les éléments sont recueillis ;
- la nationalité du client ;
- la qualité de résident ou de non-résident ;
- la profession ou les fonctions exercées de manière suffisamment claire et précise et l'affiliation du client (salarié, profession libérale, commerçant, etc....) ;
- la nature et l'objet attendu de la relation d'affaires ;
- les données sur son patrimoine, ses revenus et autres mouvements d'affaires à confier à l'assujetti ainsi que la provenance des fonds, le cas échéant ;
- les modalités d'utilisation du ou des comptes ouverts (virement, encaissement/paiement de chèques, etc...)

2- **Clients personnes morales (y compris les organisations à but non lucratif)**

- la dénomination, la forme juridique ;
- l'adresse du siège social et l'adresse de l'un des principaux lieux d'activité si celles-ci sont différentes ;
- l'identité des actionnaires ou associés, des membres fondateurs et dirigeants, ainsi que des représentants légaux ou de leurs équivalents en droit étranger de la personne morale et de l'organisation à but non lucratif ;
- les éléments concernant la structure de propriété et de contrôle de la personne morale, permettant d'identifier la personne physique qui exerce, en dernier ressort, un contrôle sur celle-ci ou, à défaut, occupe la position de dirigeant principal ;
- la nature et l'objet attendu de la relation d'affaires ;
- les données sur les revenus et autres mouvements d'affaires à confier à l'assujetti, ainsi que les sources de ces mouvements le cas échéant ;

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

Les personnes morales concernées incluent aussi bien celles régies par le droit algérien que les formes juridiques créées à l'étranger, y compris les constructions juridiques et les trusts.

**3- Les bénéficiaires effectifs**

- les nom et prénoms, date et lieu de naissance ;
- l'adresse du domicile à jour au moment où les éléments sont recueillis ;
- les modalités et l'étendue du contrôle exercé sur la personne morale ;
- la date à laquelle la ou les personnes physiques sont devenues bénéficiaires effectifs de la personne morale.

Les assujettis doivent en sus des éléments d'identification cités ci-dessus, recueillir les pouvoirs et les autorisations accordés respectivement, aux mandataires et aux personnes prétendant agir pour le compte du client. À cet effet, ils collectent un document justifiant leur qualité de représentants.

Les assujettis peuvent, s'ils estiment cela nécessaire, demander toutes informations supplémentaires auprès de leurs clients.

**Art. 12.** — La vérification de l'identité du client intervient avant l'établissement de la relation d'affaires ou l'exécution de l'opération occasionnelle, elle consiste pour l'assujetti à vérifier l'exactitude des informations collectées sur le client, via le questionnaire « connaître son client - KYC » visé à l'article 11 de la présente instruction, au moyen de document(s) probant(s).

- Pour une personne physique, la vérification de l'identité s'effectue au moyen de ses documents officiels originaux, en cours de validité, et comportant sa photographie. La vérification de son adresse se fait par la présentation d'un document officiel en établissant la preuve. L'assujetti doit conserver une copie des documents officiels originaux présentés par le client ;

- Pour une personne morale, la vérification de l'identité s'effectue par le biais de l'original de ses statuts et de tout document officiel établissant qu'elle est légalement enregistrée ou agréée, comportant sa dénomination, sa forme juridique, l'adresse de son siège social et l'identité de ses actionnaires ou associés et dirigeants, ainsi que de ses représentants légaux ou de leurs équivalents en droit étranger. L'assujetti doit conserver une copie desdits documents ;

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

- Pour le(s) bénéficiaire(s) effectif(s), la vérification de l'identité s'effectue au moyen de ses documents officiels originaux, en cours de validité, et comportant sa photographie, vérifiée au moyen de sources fiables et indépendantes. En cas de risque élevé, d'autres documents supplémentaires, incluant la preuve de la provenance des fonds ainsi que la documentation certifiée, doivent être également recueillis.

**Art. 13.** — L'assujetti doit définir de manière précise les documents probants et les sources fiables et indépendantes d'information acceptés aux fins de vérification de l'identité de son client, de toute personne agissant pour celui-ci et des bénéficiaires effectifs. Les sources d'informations auxquelles l'assujetti a recours doivent permettre d'acquérir un niveau élevé de certitude quant à l'identité d'une personne. Sont notamment considérées comme sources fiables et indépendantes : les administrations locales et centrales, les bases de données publiques accessibles, et le centre national du registre du commerce ou toutes autres sources internationales reconnues.

Lorsque l'assujetti constate des divergences entre les informations figurant dans les registres publics, y compris l'absence d'enregistrement de ces informations, et celles obtenues auprès du client ou d'autres sources fiables et indépendantes lors de l'exercice de la vigilance à l'égard de la clientèle, il doit signaler ces divergences aux institutions gestionnaires des registres publics qu'ils aient été constatés, lors de l'entrée en relation d'affaires ou lors de l'actualisation du dossier client.

**Art. 14.** — Lorsqu'il ressort de l'évaluation individuelle des risques, conduite en application de l'article 3 de la présente instruction, que le risque associé au client ou à l'opération occasionnelle est élevé, ou lorsque le client ou l'opération relève d'une des situations mentionnées à l'article 29 ci-après, l'assujetti doit renforcer sa vigilance. Les mesures de vigilance renforcée susceptibles d'être adoptées comprennent, notamment :

- l'obtention d'informations supplémentaires sur le client, et la mise à jour à une fréquence rapprochée des données d'identification du client et du bénéficiaire effectif ;
- l'obtention d'informations supplémentaires sur la nature envisagée de la relation d'affaires ;
- l'obtention d'informations sur l'origine des fonds ou l'origine du patrimoine du client. Ces informations peuvent être obtenues en interrogeant le client ou/et en consultant des sources fiables et indépendantes ;
- l'obtention d'informations plus étendues sur les raisons des opérations

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

envisagées (destination des fonds, objet des opérations) ;
- l'autorisation de la direction générale ou du directoire pour établir ou maintenir la relation d'affaires ;
- la réalisation du premier paiement par l'intermédiaire d'un compte ouvert au nom du client auprès d'un autre assujetti à des normes de vigilance similaires ;
- l'augmentation du nombre et de la fréquence des contrôles et la sélection des types ou modèles d'opérations qui nécessitent un examen plus approfondi.

**Art. 15.** — Lorsqu'il ressort de l'évaluation individuelle des risques conduites en application de l'article 3 de la présente instruction que le risque associé au client ou à l'opération occasionnelle est faible, ou lorsque le client ou l'opération relève de l'une des situations mentionnées à l'article 30 ci-après, et qu'il n'existe pas de soupçon de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et de financement de la prolifération des armes de destruction massive, l'assujetti peut alléger les mesures de vigilance. Les mesures de vigilance simplifiée se traduisent par les contrôles et vérifications ci-après :

- vérification de l'identité du client et du bénéficiaire effectif après établissement de la relation d'affaires. La mise en œuvre des mesures de vérification doit néanmoins intervenir dans un délai raisonnable après l'entrée en relation d'affaires et au plus tard avant la réalisation de la première opération sur le compte ou de l'exécution de l'opération occasionnelle ;
- réduction de la fréquence des mises à jour des éléments d'identification du client ;
- réduction de l'intensité de la vigilance constante et de la profondeur de l'examen des opérations sur la base d'un seuil raisonnable.

## Titre IV – Mesures de Vigilance dans le cadre des relations d'affaires à distance

**Art. 16.** — L'assujetti doit faire preuve d'une vigilance renforcée dans le cadre des relations d'affaires où la présence physique du client n'est pas requise. En conséquence, des mesures de diligence supplémentaires doivent être appliquées, notamment :

- la comparaison des données et informations obtenues du client avec d'autres informations provenant de sources fiables et indépendantes, permettant de valider la véracité des éléments fournis ;
- l'organisation d'un entretien direct avec le client dans un délai raisonnable.

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

afin de compléter l'identification et d'assurer la cohérence des informations.

## Titre V – Actualisation de la connaissance client : mise à jour des données

**Art. 17.** — Les assujettis doivent s'assurer que les informations et les documents obtenus dans le cadre de la mise en œuvre de leur devoir de vigilance à l'égard de leur clientèle restent à jour, exacts et pertinents. Ils actualisent les informations, les données et les documents obtenus, en temps opportun et de manière appropriée pendant toute la durée de la relation d'affaires selon une approche fondée sur les risques.

Les assujettis doivent prévoir dans leur procédure interne, les modalités de mise à jour de la connaissance de leur client en définissant la fréquence de la mise à jour ainsi que la nature des informations à mettre à jour.

La fréquence de la mise à jour ainsi que la nature des informations à mettre à jour, doivent être adaptées au niveau de risque de blanchiment de l'argent, de financement du terrorisme et de financement de la prolifération des armes de destruction massive présenté par la relation d'affaires, sans pouvoir excéder un an (1) lorsque le niveau de risque associé au client est élevé.

La mise à jour intervient également dans les cas suivants :

- changement significatif dans la relation d'affaires, y compris tout changement de bénéficiaire effectif, de personnes agissant pour le compte du client, développement d'un nouveau produit ou service;
- aux fins de traitement d'une alerte relative à une ou plusieurs opération(s) atypique(s) incohérente(s) avec la connaissance du client, ses activités commerciales et son profil de risque. Cette mise à jour peut notamment porter sur l'activité du client, les revenus/ situation financière du client, l'origine des fonds, l'objet de l'opération ;
- à l'occasion d'une modification substantielle des normes de documentation sur la clientèle ou d'un changement important dans le mode de gestion du compte ainsi que dans les situations b et c citées dans l'article 09 du règlement n° 01 du 06 novembre 2024, susvisé.

**Art. 18.** — Les assujettis doivent analyser les informations, données et documents mis à jour afin de réévaluer le profil de risque du client.

**Art. 19.** — Les assujettis doivent mettre en place un dispositif de contrôle interne adapté à la taille et à la nature de l'activité et doté de moyens humains suffisants pour s'assurer de la mise à jour régulière des éléments de connaissance de leur

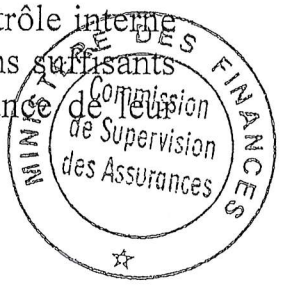

client en fonction d'une approche fondée sur les risques et de la pertinence des documents, données et informations collectés à cette fin.

A cet égard, les assujettis doivent définir :

- un calendrier détaillé pour l'actualisation de la connaissance client en fonction de la catégorie de risque auquel appartient le client (faible, normal, élevé) ainsi que la nature et l'étendue des vérifications à opérer, en veillant à renforcer les mesures de vigilance pour les risques élevés et à alléger celles pour les risques faibles
- les rôles et les responsabilités, en désignant des personnes ou équipes spécifiques chargées de la mise à jour des données, et en précisant les fonctions et responsabilités de chaque intervenant dans ce processus en fonction du niveau de risque;
- s'assurer que les documents et informations mis à jour sont pertinents et suffisants pour la gestion du risque.

**Art. 20.** — Si après l'ouverture d'un compte apparaissent des problèmes de mise à jour des éléments d'informations d'identification d'un client, l'assujetti doit clôturer le compte, en informer le titulaire, la Cellule de Traitement du Renseignement Financier et l'autorité de contrôle des assurances, et restituer le solde sauf stipulation contraire d'une autorité compétente. L'assujetti doit également cesser la relation d'affaires avec le client.

## Titre VI - Surveillance continue des opérations

**Art. 21.** — L'assujetti doit exercer une vigilance constante à l'égard de la relation d'affaires, en procédant à un examen, adéquat et proportionné aux risques, des opérations effectuées pendant toute la durée de cette relation d'affaires. La surveillance continue des opérations doit reposer sur des informations à jour concernant les clients et doit permettre à l'assujetti de détecter de manière fiable les transactions inhabituelles ou suspectes.

**Art. 22.** — L'assujetti est tenue de disposer de procédures internes adéquates permettant, sur la base de son évaluation globale des risques, de formaliser (a) les critères et (b) seuils de significativité permettant d'identifier des opérations atypiques.

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

(a) Doivent être inclus notamment les critères suivants :

- toute opération particulièrement complexe;
- opération d'un montant anormalement élevé compte tenu de la connaissance client;
- toute opération effectuée dans des conditions inhabituelles compte tenu de l'activité normalement attendue ou habituelle du client ;
- toutes opérations qui portent notamment sur des montants, en liquide, sans relation avec les transactions habituelles ou concevables du client ;
- toute opération ne paraissant pas avoir de justification économique ou d'objet licite ;
- toute opération qui dépasse, le cas échéant, le seuil fixé par la réglementation en vigueur ;
- les opérations réalisées par des personnes établies dans des pays qui n'appliquent pas ou appliquent de manière insuffisante les normes internationales sur la lutte contre le blanchiment d'argent, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive, tels que publiés par la Cellule de Traitement du Renseignement Financier.

(b) Les seuils de significativité doivent être adaptés notamment à la nature de la clientèle, aux moyens de paiement, au montant moyen des opérations effectuées, aux zones géographiques concernées par les opérations.

**Art. 23.** — Le système de surveillance des opérations doit couvrir toutes les activités et tous les comptes de la clientèle, et doit permettre de déceler rapidement les opérations ayant un caractère inhabituel ou suspect en vue de les soumettre à un examen approfondi pour déterminer si ces opérations sont susceptibles d'être liées au blanchiment d'argent, au financement du terrorisme et au financement de la prolifération des armes de destruction massive.

Le système de surveillance peut être automatisé, toutefois, lorsque la nature et le volume des opérations ne justifient pas l'utilisation d'un tel système, un système manuel peut être mis en place.

Ce système de surveillance doit :

1- couvrir l'intégralité des comptes et contrats des clients et de leurs opérations ;
2- être basé sur des critères précis et pertinents, fixés par chaque assujetti en tenant compte, notamment, des caractéristiques de sa clientèle, des pays ou

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

zones géographiques concernées, des produits, services, opérations et canaux de distribution, et être suffisamment discriminants pour permettre de détecter efficacement les opérations atypiques ;

3- permettre une détection rapide de ces opérations ;
4- faire l'objet d'un examen périodique de sa pertinence en vue de l'adapter, au besoin, en fonction de l'évolution de la clientèle qu'elles ont, des produits et/ou des sèrvices qu'elles fournissent (interface et/ou canal de distribution), des pays ou zones géographiques dans lesquelles les transactions sont effectuées.

En cas de soupçon, l'assujetti doit faire une déclaration de soupçon à la Cellule de Traitement du Renseignement Financier quel que soit le montant de l'opération.

**Art. 24.** — Les assujettis doivent disposer de moyens humains suffisants pour analyser les alertes générées par le système de surveillance des opérations. En outre, le personnel concerné par le traitement de ces alertes doit disposer d'une qualification et d'une formation suffisante ainsi qu'un accès à toutes les informations internes nécessaires à l'exercice de sa mission.

## Titre VII – Dispositions relatives aux pays à risque

**Art. 25.** — Les assujettis doivent appliquer les procédures de diligence renforcée suivantes aux relations d'affaires effectuées avec des personnes physiques et morales, y compris les institutions financières des pays identifiés par la Cellule de Traitement des Renseignements Financiers comme présentant un risque élevé de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et de financement de la prolifération des armes de destruction massive, conformément aux critères définis par le Groupe d'Action Financière (GAFI) ou selon l'appréciation indépendante de la Cellule de Traitement des Renseignements Financiers :

- toute mesure ou procédure renforcée supplémentaire communiquée par la cellule ;
- toute autre procédure renforcée ayant un effet similaire pour atténuer les risques.

Les assujettis doivent également appliquer des contre-mesures relatives aux pays à haut risque, telles que communiquées par la Cellule de Traitement des Renseignements Financiers.

La liste des pays à risque élevé ainsi que les contre-mesures sont publiés sur le Site web officiel de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier, à cet égard, des notifications sont effectuées par la Cellule de Traitement des Renseignements.

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

Financiers pour assurer la bonne application des ces mesures par les assujettis.

**Art. 26.** — Les assujettis sont tenus de s'abstenir d'établir ou de maintenir toute relation d'affaires avec des entités qui répondent aux caractéristiques de « institutions fictives ». Ils doivent également effectuer les diligences nécessaires pour s'assurer que leurs correspondants étrangers ne permettent pas à des institutions fictives d'accéder à leurs comptes ou de les utiliser de manière directe ou indirecte.

## Titre VIII – Dispositions particulières sur les constructions juridiques-trusts

**Art. 27.** — On entend par construction juridique : Toute entité non régie par la législation en vigueur, y compris les trusts, constituée à l'étranger dans le cadre d'un contrat ou d'un accord par lequel une personne met des biens à la disposition d'une autre personne ou sous son contrôle pour une durée déterminée, avec l'intention de les gérer au profit d'un bénéficiaire spécifique ou dans un but défini. Ces biens ne sont alors pas considérés comme faisant partie du patrimoine de la personne qui en assure la gestion ou le contrôle.

Préalablement à l'entrée en relation d'affaires ou à la réalisation de toute opération, y compris occasionnelle, avec des entités juridiques non résidentes ou des structures équivalentes telles que les trusts ou autres constructions juridiques étrangères, l'assujetti doit recueillir les informations suivantes :

- la dénomination complète de l'entité ;
- les éléments de constitution de l'entité, incluant ses statuts, actes constitutifs, ou tout autre document d'enregistrement officiel dans le pays d'origine ;
- l'identité du constituant, du ou des trustees, du protecteur, des bénéficiaires ou de la catégorie de bénéficiaires, ainsi que de toute autre personne physique exerçant un contrôle effectif sur la structure, y compris à travers une chaîne de contrôle/propriété ;
- l'identité des bénéficiaires effectifs, incluant toute personne physique qui, en dernier ressort, détient ou contrôle l'entité, directement ou indirectement, par l'intermédiaire de parts, actions, ou tout autre instrument juridique ;
- les pouvoirs attribués aux personnes concernées, ainsi que les noms et rôles des personnes occupant des fonctions de direction ou de gestion ;
- les objectifs poursuivis par l'entité, ainsi que les modalités de gestion et de représentation de l'entité, y compris toute information sur la manière dont

MINISTÈRE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

les décisions sont prises ;
- l'adresse du siège social, et si elle est différente, l'adresse de l'un des principaux lieux d'activité, ainsi que le lieu de résidence du représentant légal de l'entité ;
- les documents supplémentaires nécessaires pour établir la chaîne de contrôle/propriété, notamment lorsque la structure de contrôle est complexe, ou lorsqu'elle implique plusieurs intermédiaires ou juridictions.

L'assujetti doit vérifier les informations ci-dessus au moyen de tout document constitutif de preuve et conserver une copie de ces documents.

**Art. 28.** — L'assujetti doit mettre en œuvre les mesures suivantes pour identifier et vérifier les bénéficiaires effectifs des constructions juridiques, des trusts ou des entités juridiques étrangères :

- recueillir des informations complètes permettant d'identifier chaque bénéficiaire effectif, en incluant toute personne physique exerçant un contrôle direct ou indirect sur l'entité, ainsi que ceux détenant des droits économiques, financiers ou de gestion ;
- exiger des renseignements supplémentaires sur la nature et l'étendue de la participation de chaque bénéficiaire effectif, y compris les droits de propriété, de contrôle ou d'influence exercés, qu'ils soient directs ou indirects ;
- vérifier l'identité de chaque bénéficiaire effectif en s'appuyant sur des documents probants, indépendants et fiables, tels que les registres officiels, les documents notariés, ou tout autre document certifié ;
- s'assurer que les informations sur les bénéficiaires effectifs sont mises à jour régulièrement, notamment lors de changements significatifs dans la structure de contrôle ou de propriété de l'entité ;
- conserver une copie de tous les documents et informations obtenus relatifs aux bénéficiaires ;
- appliquer toute autre mesure jugée nécessaire pour atteindre un niveau de certitude élevé dans l'identification et la vérification des bénéficiaires effectifs.

## Titre IX – L'adaptation du niveau de vigilance selon la nature et le niveau du risque

**Art. 29.** — Le degré et la nature de la surveillance de la relation d'affaires présentant des risques plus élevés doivent être renforcés conformément à l'article 14 de la présente instruction dans les cas suivants :

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

*a- Les clients présentant, par nature, un risque élevé*

- les clients identifiés par l'assujetti dans le cadre de l'analyse et l'évaluation des risques ;
- la relation d'affaires se déroule dans des circonstances inhabituelles ;
- les clients non-résidents ;
- les sociétés dont le capital est détenu par des mandataires ;
- les activités nécessitant beaucoup d'espèces ;
- la structure de la propriété de la société semble inhabituelle ou excessivement complexe au regard de la nature de l'activité de la société ;
- les personnes politiquement exposées ;
- les personnes politiquement exposées appartenant aux organisations internationales ;
- les organisations à but non lucratif ;
- les constructions juridiques établies à l'étranger, y compris les trusts.

**b- Les opérations effectuées par le client avec certains pays ou liées à ces pays**

- les pays identifiés par des sources crédibles telles que les rapports d'évaluation mutuelle ou d'évaluation détaillée ou des rapports de suivi publiés, comme n'étant pas dotés d'un dispositif de lutte contre le blanchiment de capitaux, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive satisfaisant ;

- les pays soumis à des sanctions, des embargos ou des mesures similaires prises par exemple, par les Nations Unies ;

- les pays identifiés par des sources crédibles comme étant caractérisés par des niveaux considérables de corruption ou autres activités criminelles ;

- les pays ou zones géographiques identifiés par des sources crédibles comme apportant des financements ou un soutien à des activités terroristes ou dans lesquels opèrent des organisations terroristes désignées ;

- les pays qui souffrent de conditions politiques et sécuritaires qui entravent leur engagement envers les recommandations du Groupe d'action financière.

**c- Les produits et services utilisés par le client ainsi que certaines opérations**

- gestion de patrimoine et de fortune ;
- opérations en espèces non identifiées ;
- opérations qui n'impliquent pas la présence physique des parties ;
- paiement reçu de tiers non associés ou inconnus ;
- opérations effectuées par ou au bénéfice des clients résidant dans des pays présentant un risque élevé de blanchiment de capitaux, de financement de terrorisme et de financement de la prolifération des armes de destruction massive, notamment ceux listés par les instances internationales habilitées.

**Art. 30.** — Les mesures de vigilance peuvent être simplifiées conformément à l'article 15 de la présente instruction, lorsque le risque de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et de financement de la prolifération des armes de destruction massive présenté par une relation d'affaires leur parait faible et dans les cas suivants en l'absence de soupçon de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et de financement de la prolifération des armes de destruction massive.

**a- Les clients présentant un risque faible**

- les institutions financières; lorsqu'elles sont soumises à des obligations de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive, conformes aux recommandations du groupe d'action financière (GAFI), qu'elles ont efficacement mis en œuvre ces obligations et qu'elles font l'objet d'un contrôle ou d'une surveillance efficace conformément aux recommandations garantissant qu'elles respectent leurs obligations ;

- les sociétés cotées sur le marché boursier et soumises par des moyens légaux ou contraignants, à des règles de publication garantissant une transparence suffisante des bénéficiaires effectifs ;

- les administrations ou entreprises publiques.

**b- Les produits, services, opérations présentant un risque faible**

- les régimes de retraite ou régimes similaires qui servent des prestations de retraite aux employés, lorsque les cotisations sont acquittées par prélèvement sur les salaires et que les règles du régime n'autorisent pas

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

la cession des droits détenus par un membre dans le cadre du régime ;

- les services ou produits financiers qui fournissent des services limités et définis de façon pertinente afin d'en accroître l'accès à certains types de clients à des fins d'inclusion financière.

**c- Les opérations transfrontalières avec certains pays ou liées à ces pays**

- les pays identifiés par des sources crédibles telles que les rapports d'évaluation mutuelle ou d'évaluation détaillée comme disposant de systèmes de lutte contre le blanchiment de capitaux, le financement du terrorisme et le financement de la prolifération des armes de destruction massive efficaces ;

- les pays identifiés par des sources crédibles comme étant caractérisés par un faible niveau de corruption ou autres activités criminelles.

**Art. 31.** — Les assujettis sont tenus de justifier auprès de l'autorité de contrôle des assurances que l'étendue des mesures de vigilance qu'ils mettent en œuvre est adaptée aux risques qu'ils ont évalués.

## Titre X- Conservation des documents

**Art. 32.** — Les assujettis doivent :

- conserver tous les documents obtenus dans le cadre des mesures de vigilance relatives à la clientèle, pendant au moins cinq (5) ans à compter de la date de la fin de la relation d'affaires ;

- conserver tous documents relatifs aux opérations effectuées, y compris les rapports confidentiels, durant une période de cinq (5) ans au moins, après l'exécution de l'opération ;

- s'assurer que toutes les informations obtenues dans le cadre des mesures de vigilance relatives à la clientèle et les documents relatifs aux opérations sont rapidement disponibles pour les autorités compétentes, lorsque ces dernières en font la demande.

Les documents relatifs aux opérations doivent être suffisants pour permettre la reconstitution d'opérations individuelles.

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

**Art. 33.** — Les assujettis sont tenus de conserver les documents, dossiers et registres ci-après :

- dossiers et documents obtenus par l'application d'une diligence raisonnable à l'égard des clients et des bénéficiaires effectifs y compris les demandes d'ouverture de comptes ou de tout autre produit ou service fourni de l'assujetti, ainsi que les copies de la correspondance échangée avec eux ;
- les preuves et les documents à l'appui des opérations entre l'assujetti et le client, y compris les documents originaux ou des copies acceptables par les autorités compétentes ;
- livres de comptes et documents relatifs aux opérations commerciales avec les clients, y compris des données suffisantes pour reconnaître les détails de chaque opération ;
- les rapports sur les opérations inhabituelles, l'examen de ces rapports et les dossiers et documents relatifs aux décisions prises sur les opérations examinées ;
- les dossiers des opérations suspectes, y compris les copies des déclarations de soupçon envoyées à la Cellule de Traitement de Renseignement Financier, ainsi que les données et documents connexes ;
- les dossiers et documents relatifs aux résultats de toute analyse effectuée sur les opérations examinées.

**Art. 34.** — Les assujettis doivent respecter les conditions suivantes lors de la conservation des registres et documents stipulés dans la clause précédente :

- la conservation doit se faire de manière sécurisée, avec des copies de sauvegarde dans un emplacement distinct et sécurisé ;
- les copies numérisées des registres et documents susmentionnés doivent être dûment conservés ;
- les relevés de transactions doivent être suffisants pour permettre la reconstitution des transactions individuelles afin qu'ils puissent fournir, si nécessaire, des preuves contre une activité criminelle ;
- les enregistrements et les documents conservés doivent pouvoir être retrouvés facilement et rapidement, et toute donnée ou information demandée doit être fournie promptement de manière adéquate ;
- les procédures et les systèmes de conservation des enregistrements et des documents doivent préciser le pouvoir des personnes concernées d'accéder à ces enregistrements et documents.

## Titre XI -Virements électroniques

**Art . 35.** — Ce chapitre s'applique exclusivement aux sociétés d'assurances et de réassurances, ci-dessous désignées « institution financière », lorsqu'elles participent indirectement aux systèmes de paiement dans le cadre des virements électroniques.

**Art. 36.** — Au sens du présent titre, on entend par :

**Donneur d'ordre** : Il s'agit de la personne physique ou morale qui donne instruction à l'institution financière de procéder à un virement électronique, même lorsqu'elle ne dispose pas de compte ouvert auprès de la dite institution financière.

**Bénéficiaire** : Désigne la personne physique ou morale, identifiée par l'expéditeur (donneur d'ordre), comme le destinataire du virement électronique.

**Institution financière du donneur d'ordre :** l'institution financière qui initie le virement électronique et procède au transfert de fonds par virement électronique sur instruction et pour le compte du donneur d'ordre.

**Institution financière du bénéficiaire :** l'institution financière qui reçoit le virement électronique de l'institution financière du donneur d'ordre, via une institution financière intermédiaire, et met les fonds à disposition du bénéficiaire.

**Virement électronique :** toute opération effectuée par voie électronique pour le compte d'un donneur d'ordre via une institution financière en vue de mettre à la disposition d'un bénéficiaire une somme d'argent auprès d'une autre institution financière, étant entendu que le donneur d'ordre et le bénéficiaire peuvent constituer une seule et même personne.

**Virement électronique national :** un virement électronique pour lequel l'institution financière du donneur d'ordre et celui du bénéficiaire sont situés dans le territoire national.

**Art. 37.** —Les institutions financières doivent s'assurer, pour tous les virements électroniques nationaux, qu'ils sont accompagnés obligatoirement des informations requises et exactes suivantes, à moins que ces informations puissent être mises à la disposition de l'institution financière du bénéficiaire et des autorités concernées par d'autres moyens :

a- Le nom et prénom(s) du donneur d'ordre ;

b- Le numéro de compte du donneur d'ordre dès lors qu'un tel compte est utilisé pour la réalisation de l'opération. En l'absence de compte, un numéro de référence unique d'opération permettant la traçabilité de l'opération ;

c- L'adresse du donneur d'ordre, ou son numéro d'identité national, ou son numéro d'identification client, ou sa date et son lieu de naissance.

d- Le nom et prénom(s) du bénéficiaire ;

e- Le numéro de compte du bénéficiaire dès lors qu'un tel compte est utilisé pour la réalisation de l'opération. En l'absence de compte, un numéro de référence unique d'opération permettant la traçabilité de l'opération.

Ces informations doivent être intégrées dans le système d'information de l'institution financière et facilement exploitables.

**Art. 38.** — Toutefois, lorsque ces informations peuvent être mises à la disposition de l'institution financière du bénéficiaire et des autorités concernées par d'autres moyens, l'institution financière du donneur d'ordre doit seulement inclure le numéro de compte ou un numéro de référence unique d'opération, à condition que ce numéro de compte ou cet identifiant permette de reconstituer le parcours de l'opération jusqu'au donneur d'ordre ou au bénéficiaire.

**Art. 39.** — Dans les trois (03) jours ouvrables à compter de la réception de leur demande, l'institution financière du donneur d'ordre doit mettre à la disposition, selon le cas, de l'institution financière du bénéficiaire et/ou des autorités compétentes concernées, les informations concernant le donneur d'ordre.

Conformément aux dispositions législatives en vigueur, ces informations sont mises immédiatement, à la disposition de l'autorité judiciaire.

**Art. 40.** — Les informations recueillies sur le donneur d'ordre et le bénéficiaire doivent être conservées pendant au moins cinq (05) ans après l'exécution de l'opération, par l'institution financière du donneur d'ordre.

**Art. 41.** — Les institutions financières ne sont pas autorisées à exécuter les virements électroniques ne comportant pas les informations requises sur le donneur d'ordre et le bénéficiaire, telles que visées dans l'article 37 ci-dessus.

MINISTERE DES FINANCES
Commission de Supervision des Assurances

## Titre XII - Dispositions diverses

**Art. 42.** — Le non-respect des dispositions de la présente instruction expose l'assujetti aux sanctions prévues par la législation et la réglementation en vigueur.

**Art. 43.** — La présente instruction prend effet à compter de la date de sa signature.

**Le Président de la Commission de Supervision des Assurances**

Le Président de la Commission
de Supervision des Assurances

Hadj Mohammed SEBA